

مقاربة التحليل المجتمعي للسياسة الخارجية: دراسة نظرية مفاهيمية

Societal analysis approach to foreign policy: a theoretical and conceptual study

أمير عباد

جامعة الجزائر 3

amir.abbad@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2025/12/01

تاريخ الإستلام: 2025/11/03

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية متغيرات البيئة الداخلية بمختلف عواملها و أجزائها و طريقة دراسة تأثيرها على صناعة القرار في السياسة الخارجية، حيث تنطلق الدراسة من تبيان مفهوم تحليل السياسة الخارجية، ثم تعرج على مختلف مكونات البيئة الداخلية و مدى و جدوى تأثيرها في السياسة الخارجية، لينتقل البحث عند شرح أهم المقاربات التي تعنى بتحليل السياسة الخارجية وفق منهجية أفقية تعتمد معطيات البيئة الداخلية كالمقاربة البنائية و المدخل السيكلوجي... و خلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية فواعل البيئة الداخلية وأسبقيتها في الأهمية و التأثير على غيرها من الفواعل خصوصا إذا توفرت البيئة المناسبة في العالم الواقعي.

الكلمات المفتاحية : تحليل السياسة الخارجية؛ المقاربة المجتمعية؛ المدخل البنائي؛ المدخل السلوكي. المدخل

السوسيولوجي

Abstract: This research paper addresses the variables of the internal environment, with its various factors and components, and how to study their impact on foreign policy decision-making. The study begins by explaining the concept of foreign policy analysis, then examines the various components of the internal environment and the extent and effectiveness of their impact on foreign policy. The study then moves on to explain the most important approaches to foreign policy analysis, using a horizontal methodology that relies on internal environmental data, such as the structural approach and the psychological approach...then the study concludes by emphasizing the importance of internal environmental factors and their precedence over other factors, especially if the appropriate environment is available in the real world.

Keywords: foreign policy analysis; societal approach; constructive approach; behavioral approach. Social approach.

مقدمة:

يكتسب موضوع تحليل السياسة الخارجية أهمية علمية وعملية كبرى من عدة نواحي، الأولى من جانب النظر إلى علاقات الدول و الفواعل الدولية بمجمل أشكالها من خلال سلوكياتها الخارجية و تفاعلات هذه السلوكيات و ما ينتج عنها من علاقات تعاونية أو صراعية أو نزاعية... أما الثانية فعلى صعيد العمل على فهم وتفسير طبيعة هذه السلوكيات و معرفة الدافع و الهدف من اتخاذ هذا الاجراء دون ذاك و اتباع هاته الطريقة دون الأخرى و تفضيل استعمال هذه الوسيلة على مختلف الوسائل المتاحة، و في نفس السياق دراسة ردود الأفعال المختلفة على السلوك المعني، و كيفية سير العلاقات بين الفواعل الدولية المعنية بحكم تشابكها ببعضها البعض نتيجة التعاون، أو الاعتماد المتبادل أو التنافس أو حتى الحياد...

و الأهم من كل ذلك البحث في التفسيرات و التحليلات التي قدمتها مختلف المقاربات النظرية والاتجاهات النظرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية للسياسة الخارجية وفق - بطبيعة الحال - مرجعياتها الفكرية و أصولها و افتراضاتها و مسلماتها التي تبني عليها تقاليد بحثية عريقة.

إذن فهذا المحتوى من المواضيع الشائكة و المتشعبة، بحكم تعدد الروافد المعرفية التي تصب في هذا الحقل، من مختصين في العلوم السياسية إجمالاً و مختلف العلوم الانسانية كالاقتصاد و الإعلام و الأنثروبولوجيا و غيرها... و ذلك ما أدى الى التعدد و الاختلاف الواضح في مقاربات تحليل السياسة الخارجية خصوصاً عقب الثورة السلوكية و أثرها الكبير في دراسة و تحليل مختلف الظواهر الإنسانية حيث فتحت الباب واسعاً أمام التعاون العبر تخصصاتي و ميدان السياسة الخارجية لم يكن بمنأى عن هذه التأثيرات.

يقول كريستوفر هيل، "لا يُمكن أبداً فصل السياسة الخارجية عن السياق الداخلي الذي انبثقت منه، فدون توليفة المجتمع الداخلي والدولة، لن تكون هناك سياسة خارجية"¹ (Tsebelis, 1990)

فالسياسة الخارجية تعبر عن مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقاً لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، و التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية. كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.² (لادمي، 2016) و عليه فدراسة سلوك الدول توجب مراعاة كيفية "نشأة" هذا السلوك و صناعة قراره و مختلف العوامل المؤثرة فيه، و التي من أهمها عوامل البيئة الداخلية و مختلف الأجزاء المكونة لها. و منه جاءت العديد من المقاربات التي تحلل السياسة الخارجية على ضوء دور العوامل المجتمعية فيها.

الإشكالية المراد معالجتها في هذه الورقة البحثية تدور حول مدى قدرة مقاربات التحليل المجتمعي في تقديم توصيف و تحليل موفق بشأن سلوك السياسة الخارجية.

و ننتقل من الفرضيتين التاليتين لضبط تقسيم و مجال الدراسة:

*يتم تحليل السياسة الخارجية بناء على مختلف العوامل المؤثرة فيها خاصة الداخلية

*تؤثر البيئة الداخلية للدولة أكثر من غيرها من المتغيرات على سلوك الدولة الخارجي

و يمكن الاعتماد على العناصر التالية لمعالجة الموضوع:

- في مفهوم تحليل السياسة الخارجية
- جدوى المتغيرات الداخلية في صنع القرار الخارجي
- أهمية الفواعل المحلية في فهم السياسة الخارجية

و تأتي أهمية الموضوع المدروس على صورتين: أهمية علمية و يمكن حصرها في تعزيز ميدان تحليل السياسة الخارجية وفق متغيرات البيئة الداخلية، الذي يعبر عن موضوع مهم جدا خاصة مع التطور العلمي الحاصل في وسائل الإعلام و وسائل التواصل الاجتماعي و قدرتها في التأثير الفعلي في الساحة السياسية الداخلية والخارجية. حيث أصبح تدويل قضية معينة ممكنا باستعمال بعض الصفحات و المواقع على الشبكة العنكبوتية لا غير، أما الأهمية العملية فيمكن إيرادها في سبيل إنارة العقول أكثر على متغيرات تبدو للوهلة الأولى هامشية التأثير في السياسة الخارجية، غير أن التمعن في الموضوع يجعلنا نغير وجهة نظرنا، و ندرك مدى العلاقة الوطيدة بين مختلف المتغيرات داخلية كانت أو خارجية مجتمعة في الأثر الذي تتركه.

و عن منهجية الموضوع ارتأيت استخدام توليفة بين تقنية المقاربة الجدلية و المقترن النقدي لتسهيل عرض الأفكار و تحليلها وفق مختلف وجهات النظر الخاصة بموضوع الدراسة و من مختلف الزوايا.

1. في مفهوم التحليل في السياسة الخارجية:

يقول سبحانه و تعالى: "و احلل عقدة من لساني يفقهوا قولي" سورة طه، الآية (27)، المعنى الذي يأتي منه التحليل لغة يعني الفتح و إزاله الابهام و إزالة العوارض، كما يحتمل معنى التفكيك و التجزئة.³ (الجوهري، 1984) أي أن أي تحليل هو تفصيل لأجزاء صغيرة قصد تسهيل الفهم و الإدراك.

أما اصطلاحاً فالمعنى قريب من المعنى اللغوي، حيث يدل على "إرجاع الامر إلى عناصره المكونة له"⁴. (أحمد قدور، 1991). و بإسقاط هذا المفهوم على السياسة الخارجية نجد أن المطلوب من تحليل السياسة الخارجية "تفكيك السلوك أو الظاهرة إلى ما تكونت منه" أي التعرض إلى الفواعل و المتغيرات المشكلة لها. و محاولة فهم هذه الظاهرة من خلال قاعدة الجزء دليل على الكل.

و موضوع السياسة الخارجية برنامج أو سلوك أو قرار يصدر من البيئة الداخلية بغرض تحقيق أهداف خارجية⁵ (طشطورش1981)، و عليه إذا كنا بصدد تحليل السياسة الخارجية فلزام علينا المرور حول هذه المتغيرات المصاحبة لهذا الميدان بالتمحيص و الدراسة لمحاولة فهم و لو الجزء اليسير من كيفية صنع القرار و تنفيذه وإلى ماذا تحتكم الوحدات الدولية في صياغة قراراتها.

لقد تطورت الدراسة العلمية لظواهر السياسة الخارجية بشكل كبير و في مدة قياسية بالمقارنة مع باقي حقول العلاقات الدولية، حيث تعود ارهاصات التخصص الى العهد الإغريقي القديم من خلال مساهمة المؤرخ اليوناني ثيوسيديديس في كتابه الحرب البولوبونيزية الاسباب التي تكون وراء قرار الحكام في الدولة المدينة بشأن مسائل الحرب والسلم و بذل ك صنف عمله كبادرة أولى من نوعها بخصوص المتغيرات النفسية والنفسية في عملية صنع القرار.⁶ (Pfalzgraff, 1981)

بعدها كان هناك حركية جادة في دراسة السياسة الخارجية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فقد ظهرت عدة محاولات لتفسير الظاهرة على غرار محاولات قادها هارولد و مارجريت سبراوت و إسهامات ريتشارد سنايدر و جيمس روزنو و تشارلز هيرمان و غراهام أليسون.⁷ (ميلود، 2017)

ومنه يمكن ملاحظة أن التطور الفعلي الذي عرفه ميدان السياسة الخارجية هو في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث أفرز في ظرف وجيز مجموعة من النماذج والنظريات ذات النظرة الجزئية؛ إذ أنها تركز على متغير أو متغيرات محدده وتهمل غيرها وهو ما أدى الى كثرة المحاولات التنظيرية وتضاربها في الكثير من الأحيان.⁸ (بوقارة، 2012)

و لعل الاجتهاد المميز الذي قدمته لورا نيك و آخرين في كتابهم المعنون بـ "continuity and Foreign Policy Analysis: change in its second generation" يعتبر شرحاً موفقاً لكيفية تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية، حيث استخدم

المؤلفون مصطلح الجيل للإشارة إلى الحقبة المميزة في تاريخ الحقل، حيث من خلال تحليلهم توصلوا إلى التمييز بين مرحلتين أساسيتين في مسيرة الحقل، و أطلقوا عليها اسم "جيل":

1.1 الجيل الأول:

في النصف الأول من القرن العشرين، كانت دراسة العلاقات الدبلوماسية تشكل المجال الأكثر قربًا مما نطلق عليه حاليًا تحليل السياسة الخارجية. غير أن تطور الفكر السياسي الدولي في تلك المرحلة أفرز توجهًا علميًا جديدًا سعى إلى تجاوز المنع التاريخي الوصفي الذي طبع الدراسات السابقة، باتجاه تشييد إطار نظري ممنهج يُعنى بفهم السياسة الخارجية من زاوية تفسيرية تحليلية، لا سردية تاريخية.

وقد تمحورت هذه الجهود حول بناء منظومة فكرية قادرة على استخلاص أنماط عامة تفسر سلوك الدول الخارجي، من حيث العوامل التي تدفعه، وآليات صناعته، وصوره المتكررة، بما يسمح بتطوير نظرية علمية قابلة للاختبار والتعميم على مختلف الحالات الدولية.

ومع بروز هذا التوجه، ظهر جيل من الدارسين الذين يُعدّون المؤسسين الحقيقيين لحقل تحليل السياسة الخارجية، والذين أطلق عليهم لاحقًا اسم الجيل الأول من محلي السياسة الخارجية. وقد نشط هؤلاء في خمسينيات القرن الماضي، وهي المرحلة التي وُصفت بأنها نقطة التحول من الرؤية التاريخية التقليدية إلى المقاربة التحليلية النظرية.

وقد ترك هذا الجيل بصمته في ثلاثة أعمال محورية أرست اللبنة الأولى لتحليل السياسة الخارجية بوصفه تخصصًا علميًا مستقلًا، ومهدت لظهور الدراسات المقارنة في هذا المجال. ومن أبرز هذه الإسهامات:

بحث جيمس روزنو المعنون بما قبل النظريات ونظريات السياسة الخارجية (1966)،

ودراسة سنايدر وبروك وساين صنع القرار كمقاربة لتحليل السياسة الدولية (1954)،

وأعمال هارولد ومارجريت سيراوت في فرضيات العلاقة بين الفرد والبيئة في إطار السياسة الدولية (1956).⁹ (Hudson, 2014).

و كانت جهود رواد الجيل الأول ذات أسبقية في العديد من الموضوعات المعالجة، و تأثرت بالبيئة التي ظهرت فيها أيما تأثر، حتى أن الفترة التي تلتها غيرت توجهات محلي السياسة الخارجية بصورة كبيرة.

و كان فضلهم كبيراً في وضع أولى اللبنة التي بني عليها الحقل، فما جاء بعدهم لم يكن ليبدأ إلا على أنقاض ما تركوه. الجيل الأول عرف أيضاً بجيل "السياسة الخارجية المقارنة"، حيث ساهم هيرمان، بيكوك، روزنو وغيرهم كثير في إرساء "ما قبل النظرية" كمعلم أساسي واضح في هذا الميدان المعرفي.

2.1. الجيل الثاني:

مع اقتراب نهاية عقد السبعينيات، شهد حقل تحليل السياسة الخارجية مرحلة مراجعة فكرية عميقة قادها ما يُعرف بـ الجيل الثاني من الباحثين. تمحور هذا التحول حول إعادة النظر في الأسس النظرية والمنهجية التي صاغها الجيل الأول، وإبراز حدودها في تفسير الظواهر السياسية المركبة.

فعلى الصعيد المعرفي، برزت قناعة متزايدة بأن فكرة بناء نظرية شاملة قابلة للتعميم في السياسة الخارجية ليست ممكنة بالقدر الذي كان يُفترض، إذ أدت تداعيات الثورة السلوكية إلى تشتت الأطر النظرية الموحدة، وتحولت السياسة الخارجية إلى ميدان مفتوح لتعدد المقاربات والمدارس التحليلية، حيث لم يعد هناك مركز واحد للنظرية، بل تعددت زوايا الرؤية تبعاً لاختلاف المرجعيات المعرفية.

أما من حيث المنهج، فقد وُجه نقد صريح للزعة الكمية التي هيمنت على البدايات، إذ تبين أن التعامل مع السلوك السياسي للدول من خلال النماذج الرياضية والإحصائية يغفل الطبيعة الإنسانية والمعيارية للظواهر السياسية. ومن ثم، أصبح الميل نحو المناهج الكيفية أكثر وضوحاً، باعتبارها أقدر على مقارنة الظواهر السياسية في سياقها الواقعي والثقافي والقيمي.

إتجه الباحثون في هذه المرحلة إلى التركيز على العامل الإنساني في عملية صنع القرار، معتبرين أن القيم، والإدراك، والشخصية القيادية تشكل محددات لا تقل أهمية عن العوامل البنيوية أو المادية. كما توسّع الاهتمام بدراسة البنية البيروقراطية والمؤسسية بوصفها جزءاً من البيئة التي تتشكل فيها السياسة الخارجية، لا مجرد أداة لتنفيذها.

انتهت هذه المرحلة إلى نتيجة مفادها أن فهم عملية اتخاذ القرار يمثل مفتاحاً لفهم السياسة الخارجية ذاتها، وأن المقاربات الأكثر عمقاً هي تلك التي تمزج بين التحليل النفسي والاجتماعي والثقافي والسياسي، بما يسمح بإدراك الطابع المتعدد الأبعاد للقرار الخارجي. ومن هذا المنطلق دعا منظرو الجيل الثاني إلى توظيف أدوات العلوم الاجتماعية المتداخلة – كعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا – في تحليل السلوك الدولي للفواعل الدولية.¹⁰ (Neack, 1995). ... وخلصوا إلى فكرة مفادها بأن المفاهيم والنظريات من مختلف الحقول الاجتماعية (علم النفس، علم الاجتماع الأنثروبولوجيا ...) يجب أن تساهم في هذا المسعى، وبالتالي اتفقوا على اعتبار فهم عملية صنع قرار السياسة الخارجية يعادل أو يفوق أهمية فهم القرار نفسه.¹¹ (جغبلو، 2022)

2. جدوى المتغيرات الداخلية في صنع القرار الخارجي

يبرز أثر المتغيرات الداخلية في سلوك السياسة الخارجية وقراراتها على أشكال عدة من الصور والتمظهرات، ذلك أنها قد تؤثر مباشرة في صانع القرار، أو على إحدى محطات هذه العملية المعقدة، أو على القرار بعد صدوره بشكل فعلي. وفيما يلي تبسيط لبعض المتغيرات التي تلامس جوهر عملية صنع القرار.

1.2. مكونات بيئة صنع القرار الخارجي:

القرارات التي توجه للتعامل مع الفواعل الدولية الأخرى عادة ما تخضع في صنعها إلى الكثير من الدراسة و التخطيط و الحسابات، ذلك أنها تتأثر بالعديد من المتغيرات، داخلية كانت أو خارجية،

فالبيئة الداخلية في صلتها بالسياسة الخارجية تتمحور حول أن الأخيرة، في جوهرها، تبدأ من الداخل. فكل قرار تتخذه الدولة في ساحة العلاقات الدولية هو في الحقيقة صدى لمعادلاتها الداخلية، ولمجموعة القيم والمصالح والهواجس التي يعيشها مجتمعها. لذلك، فإن أي قضية داخلية — سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية — يمكن أن تترك بصمتها على الطريقة التي تتفاعل بها الدولة مع العالم من حولها.

تشكل البيئة الداخلية إذاً الفضاء الذي ينشأ فيه القرار السياسي، وهو الفضاء الذي يستمد منه صانع القرار إحساسه بالممكن والمستحيل، وبما هو مقبول أو مرفوض في نظر الناس الذين يمثلهم.

وتشمل هذه البيئة طيقاً واسعاً من العوامل: النظام السياسي و طبيعته، الرأي العام وتوجهاته، موقع الدولة الجغرافي، القيم الثقافية والاجتماعية السائدة، الأحزاب، جماعات المصالح، بل وحتى الذاكرة التاريخية للأمة وطريقتها في قراءة العالم.¹² (Frankel, 1963) وقد عبّر سنايدر عن هذا المعنى عندما وصف البيئة الداخلية بأنها "مجموعة السياسات المحلية، والرأي العام، والعوامل الجغرافية، والثقافة العامة، وطريقة تنظيم المجتمع لأدواره ووظائفه".¹³ (ناصيف، 1985)

فهي، بتعبير آخر، صورة الدولة كما تعيشها من الداخل، بخصائصها وشخصيتها وثقافتها الجماعية.

ومن بين جميع هذه العوامل، يظل العنصر المجتمعي هو الأكثر حيوية وتأثيرًا، لأنه يعكس المنظومة القيمية والأخلاقية التي تحدد ما يعتبره الناس سلوكًا شرعيًا أو مرفوضًا في تعامل دولتهم مع الخارج. فالمجتمع، بما يحمله من ذاكرة وتاريخ ومعتقدات، لا ينظر إلى السياسة الخارجية كمكلف إداري بارد، بل كامتداد لكرامته ورؤيته لذاته ومكانته بين الأمم.¹⁴ (بولمكاحل، 2009). فعملية صنع القرار ليست ذلك الفعل الاعتيادي وإنما فعل إرادي هادف له ثوابت ومقومات وعوامل يحتكم إليها:

1.1.2. مراحل عملية صنع القرار: تمر العملية بالكثير من المراحل نختصرها فيما يلي:

- * ظهور المشكلة و اهتمام صانع القرار بها: أي وجود موقف يستوجب اهتمام وتفكير.
- * جمع المعلومات: حيث يجب قبل أي خطوة معرفة طبيعة الموقف و حقيقته لمعرفة كيفية التعامل معه.
- * وضع مجموعة من البدائل: أي مقترحات لحلول أو طريقة التفاعل مع الموقف.
- * اختيار البديل الأفضل: بعد تقييم الخيارات المتاحة يقوم صانع القرار باختيار الأمثل حسب تقديره .
- * جس النبض: محاولة معرفة ردود الأفعال من القرار المختار قبل نفاذه (عن طريق الإشاعات و الدعاية ...).
- * اتخاذ القرار: الفصل النهائي بين الخيارات الموضوعة، و هي الخطوة التي يخطأ الكثير في الخلط بينها و بين العملية الكلية (صنع القرار).
- * تقييم القرار: أي الوقوف على نتائجه الإيجابية و السلبية.
- * أخيرا متابعة القرار (تقويمه) أي تعديل السلبي فيه و تعزيز الإيجابي.

2.1.2. العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار: تتأثر العملية إجمالاً بعدد العوامل منها ما هو فردي كالعوامل الشخصية لصانع القرار من تكوين علمي و كاريزما و بيئة نفسية ... و منها ما هو موضوعي كطبيعة الموقف المعالج، و الظروف المحيطة به، و شكل الأطراف المعنية ... و أخرى داخلية كدرجة الوعي السياسي المجتمعي، طبيعة الثقافة و المشاركة السياسية للأفراد، تكوين النخب، درجة الديمقراطية، هامش حرية التعبير ... و منها أيضا ما يتعلق بالنظام السياسي منفتح/ منغلق، تعددي/ أحادي، ... ، كذلك مكانة الدولة إقليمياً و دولياً، ناهيك عن طبيعة علاقة الدولة مع القوى الكبرى و العظمى...

2.2. أثر الخصائص المجتمعية في توجيه السياسة الخارجية

تُظهر دراسات كثيرة أن الخصائص الاجتماعية والثقافية للدول تلعب دورًا خفيًا لكنه عميق في توجيه قراراتها الخارجية. فالدول، في نهاية المطاف، لا تتحرك في الفراغ؛ إنها تتفاعل من خلال ما تحمله من أفكار وصور عن الآخرين وعن نفسها، فعندما تتشابه المجتمعات في ثقافتها وقيمتها ونمط حياتها، تميل علاقاتها إلى أن تكون أكثر هدوءًا وتفاهمًا. حيث أشار رومل إلى أن التوافق الثقافي والاجتماعي بين الدول غالبًا ما يكون أرضية خصبة للسلام والتعاون، لأن الشعوب المتقاربة في نظرتها للعالم أقل ميلاً إلى الصدام وأكثر استعدادًا لبناء الجسور. وفي المقابل، عندما تختلف البنى الاجتماعية والفكرية بين الدول اختلافًا جذريًا، تتباعد رؤاها ويصعب عليها التواصل بثقة، وهو ما ينعكس على طبيعة سياساتها الخارجية.

إنّ ما تكشفه هذه الدراسات هو أن السياسة الخارجية ليست مجرد قرارات تصاغ في المكاتب الرسمية، بل هي نتاج وجدان جماعي يتشكل داخل المجتمع. فالقيم والعادات والمخيل الشعبي جميعها تسهم في رسم حدود الممكن سياسياً، وتمنح القرار الخارجي معناه وشرعيته، ولهذا يمكن القول إن المجتمع — بقيمه وإحساسه بذاته — هو الفاعل الصامت في السياسة الخارجية: لا يُصدر القرارات، لكنه يوجّهها من الأعماق، يضبط إيقاعها، ويمنحها ملامحها الإنسانية التي تميز كل دولة عن الأخرى.¹⁵ (جونسون، 1989).

و يتجسد هذا التأثير أكثر في البيئات ذات الطابع الديمقراطي المنفتح، الذي يسمح بحرية التعبير و المشاركة السياسية الواسعة. و الأمثلة الواقعية كثيرة حول هذه الصور من التأثير المتبادل بين العوامل الداخلية و السياسة الخارجية، و الاتحاد الأوروبي يشكل مثالا واقعيا جليا لمثل هذه الحالات.

2. أهمية الفواعل المحلية في فهم السياسة الخارجية

من خلال ما سبق نأتي إلى تبيان أهمية الفواعل الداخلية في تحليل السياسة الخارجية وفق بعض المداخل النظرية لدراسة هذه الظاهرة كما يلي:

1.3. المدخل السلوكي:

مثلت السلوكية ثورة منهجية حقيقية في علمي السياسة والعلاقات الدولية ، إذ تحول الباحثون عن دراسة المؤسسات والقوانين والتاريخ إلى ملاحظة السلوك الانساني لمعرفة القوانين التي تحكمه. وقد ظهرت السلوكية منتصف القرن العشرين كنقد ورفض للمناهج التقليدية التي اتبعها الباحثون في دراسة ظواهر العلاقات الدولية، و منها السياسة الخارجية كحقل فرعي ينتمي إليها. و التمحيص في مختلف الاتجاهات التحليلية لهذا الحقل يجد أن بزوغه كحقل معرفي كان مع صعود التيار السلوكي في خمسينيات القرن العشرين، و هو ما ساعد على ظهور عدة وسائل و مناهج بحثية تعنى بدراسة ظواهر السياسة الخارجية و أهمها نظرية صنع القرار لريتشارد سنايدر كعمل تأسيسي لهذا الحقل. يرى ريتشارد سنايدر أنه في الغالب يمكن لنا أن نصل إلى تحليل مقنع لسلوك مسؤول معين من خلال البحث في الدوافع المنبثقة من الهيئة أو النظام الذي يعمل فيه، أو من خلال التعرف على فهمه لأهداف مجتمعة، و ردود أفعاله على ما يحدث داخل بيئته وخارجها، و بالتالي ليس من الضروري دائما البحث في الدوافع السيكلوجية.¹⁶ (جندلي، 2008)

المراد هنا التأكيد على أن التحليل الكلي الذي كانت تنتهجه المنظورات التقليدية و المتميز بالشمول و العمومية لم يجدي نفعا في فهم الظواهر، و عليه أصبح لا بد من الانتقال الى مستوى أقل شمولاً و أكثر تدقيقاً للحصول على الفهم المطلوبة. و هو ما عرفته الثورة السلوكية في العلوم الانسانية بصفة عامة.

و كان للسياسة الخارجية نصيبا من هذا، فقد تم تفتيت الميدان إلى العديد من المجالات البحثية، و اهتم كل باحث/ باحثين بمجال معين. فذهب أحدهم إلى دراسة الهيكل البيروقراطي، و آخر إلى شكل النظام السياسي، و بعضهم إلى طريقة بناء النخب، و فئة إلى توصيف حالة المجتمع الداخلية و بنيته و متغيراتها و كيفية معالجته لمشكلاته، بالإضافة إلى النظر إلى السياسات التعليمية و أثرها في الثقافة السياسية لأفراد النظام و مدى تأثيرهم بالقيم الداخلية، ثم قياس معيار تأثير العوامل الخارجية على تصرفاتهم و اعتقاداتهم. الصين مثلاً و مواجهة العولمة، روسيا و مناهضة المد الغربي...

2.3. المدخل البنائي:

النظرية البنائية عند ألكسندر و اندت: قراءة إنسانية في السياسة الدولية، فهي ترى أن النظام الدولي ليس مجرد مجموعة قوانين وقوى مادية، بل نسيج اجتماعي تتشابك فيه الهويات والأفكار والتفاعلات بين الدول والفاعلين. فالدولة في هذا السياق ليست جسداً جامداً، بل فاعل يعيش في شبكة من المعاني والقيم، تتشكل مصالحه وهوياته من خلال تفاعله مع المحيط الدولي.

تركز النظرية على عدة نقاط رئيسية:¹⁷ (جندلي، 2008)

*الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، لكنها لا تعمل بمعزل عن سياقها الاجتماعي والمعرفي.

*البنية الدولية هي نتاج تفاعل العناصر المختلفة، حيث تلعب الأفكار والهويات دوراً مساوياً للقوة العسكرية والاقتصادية في تشكيل العلاقات الدولية.

*هناك تفاعل مستمر بين البنية والفاعلين، إذ يؤثر كل منهما في الآخر، ولا يمكن فهم سلوك الدول إلا من خلال هذا التداخل.

تطرح البنائية أيضًا ثلاثة مقاربات أساسية: ¹⁸ (Oga,2003)

1. الأفكار والمعاني ليست ثانوية، بل هي مكون حيوي في بنية النظام الدولي.

2. الهويات الجماعية تشكل قواعد السلوك والمصالح التي تتبعها الدول.

3. الفاعل والدولة ليسوا منفصلين عن البنية، بل يتشكلون ويتأثرون بها.

في مثال حي، قد ترى الولايات المتحدة مناورات فرنسية كإشارة إيجابية للتعاون، بينما تفسّر مناورات روسية في نفس السياق كتهديد محتمل. الفرق هنا ليس في الأفعال نفسها، بل في الصورة الذهنية والهويات التاريخية التي يحملها صانع القرار عن الطرف الآخر. هذا ما يسميه البنائيون "الذاتانية"، أي تفسير الظواهر المادية من خلال عدسة مجتمعية وقيمية محددة.

بهذا المعنى، تصبح السياسة الخارجية تعبيرًا عن الخبرة الجماعية والقيم التي يكتسبها المجتمع وأفراده عبر التنشئة الاجتماعية، وليس مجرد لعبة مصالح مادية. لذا، فإن فهم قرارات الدول يتطلب النظر إلى الأفكار والهويات والمعتقدات التي تشكل منظوماتها القيمية، بجانب القوة والموارد المادية.

3.3. المدخل السيكولوجي:

لم يعد تحليل السياسة الخارجية يعتمد فقط على المؤسسات أو الهياكل الرسمية، بل أصبح التركيز على البعد الإنساني لصنع القرار. فالقرارات السياسية الكبرى، سواء كانت حربًا، سلامًا، أو سياسات اقتصادية، ليست مجرد حسابات عقلانية، بل تعبيرات عن مشاعر، مخاوف، قيم، وتجارب شخصية وجماعية، فعلم النفس السياسي يساعدنا على فهم كيف تتشكل هذه الخيارات، من خلال دراسة:

*المعتقدات والقيم والعواطف التي توجه سلوك الأفراد والجماعات.

*التفاعلات بين القادة وال جماهير، وكيف تؤثر الصور الذهنية والبيئة النفسية في صنع القرار.

*الاختلافات بين المجتمعات والأزمنة، فالعوامل التي أشعلت الثورة الفرنسية تختلف عن تلك التي أطلقت الثورة الكوبية أو الإيرانية أو ثورات الربيع العربي. ¹⁹ (خريسان، 2020)

فالإنسان ليس مجرد تابع للظروف المادية، بل صانع للظروف من خلال إدراكه ومعانيه وتجربته الاجتماعية. ولذلك، فإن السياسة الخارجية ليست مجرد آليات وقواعد، بل رحلة بشرية معقدة، تتشابك فيها النفسية الجماعية والتاريخية مع القرارات الفردية والمؤسسية، فمثلا تختلف العوامل النفسية المسببة في اشتعال الثورة الفرنسية 1789 م عن الثورة الكوبية 1959م و الثورة الإيرانية 1979م و ثورات الربيع العربي 2011...²⁰ (إيناس 2017).

4.3. المدخل السوسيولوجي:

يعتبر المدخل السوسيولوجي أهم المداخل النظرية و أنسبها لمثل هذه الدراسة، ذلك أنه يعتمد على أساسين لا غنى عنهما لفهم أثر المتغيرات المجتمعية في السياسة الخارجية: أولهما المعارف النظرية المعتمدة أصلا منذ البداية كوسيلة للتحليل، و المعارف المستنبطة من هذا التحليل (المستجدة) التي تولد بعد فحص الظاهرة و تمريرها على المحك الأساسي للبحث.

يعني التحليل السوسيولوجي: جمع تركيبي لشظايا الظاهرة المدروسة بعد تشريحها و شرحها، حيث يتمكن الباحث وفق هذه المنهجية من تصفية موضوع الدراسة من الأجزاء أو العناصر المرضية "غير المرغوبة"، مما يساهم في التركيز أكثر على ما هو أهم من المهم، لضمان بقاء حيز الموضوع تحت المجهر لوحده، مثلا ظاهرة الخلاف في ليبيا يستوجب وفق المدخل

السوسيولوجي التركيز على المحيط الداخلي و البناء القبلي للمجتمع الليبي أكثر من النظر إلى البيئة الإقليمية و الدولية المؤثرة في المشكل. كذلك مشكلة السودان و ما أثر سابقا فيها لدرجة تقسيمه تستوجب النظر أدق من الصورة الظاهرة ؛ أي التركيز على سوسيولوجيا السودان و الخلافات الإثنية الداخلية التي أدت إلى تمزيق هذا البلد، و ليس النظر إلى الأدوار الأجنبية التي تغذي هذا النزاع.

إن التحليل السوسيولوجي للسياسة الخارجية يثبت مرة أخرى مكانة و دور المتغيرات المحلية، و أثرها العميق في التأثير في صنع السياسة الخارجية، كيف لا و هي وليدة البيئة الداخلية، و تصنع فيها و تمثلها و تعبر عنها و عن احتياجاتها و آفاقها. فصانع القرار ما هو إلا فرد من المجتمع ينتهي إليه و تكون منه و عايش مشكلاته و احتياجاته و آماله و طموحاته.

نتائج الدراسة

و بناء على ما سبق نخلص إلى عدة استنتاجات:

- السياسة الخارجية عملية معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل.
- كل متغير من المؤثرات الخاصة بالسلوك الخارجي له خصوصية في طريقة تأثيره فيه و في العوامل الأخرى المحيطة به.
- تتعدد العوامل الداخلية ذاتها بتعدد مصادر القرار الخارجي و تأخذ ميزات النظام السياسي التي تتكون فيه.
- يمكن دراسة و تفسير السياسة الخارجية وفق عديد المداخل و المناهج و المقاربات خاصة ذات البعد المجتمعي التي تعكس حقيقة بيئة بناء القرار الخارجي في مجاله الداخلي.
- سوسيولوجيا الوحدة السياسية من المتغيرات المهمة في التحليل السياسي، خاصة لما تكون مختلف طوائف المجتمع على دراية و ثقافة سياسية فعالة، مما يسهم في خلق وعي مجتمعي يؤثر إيجابا في قرارات السياسة الخارجية.

الخاتمة

لا شك أنه من الضروري الوقوف مطولا حول موضوع تحليل السياسة الخارجية، خاصة من منظور العوامل الداخلية المؤثرة فيها، حيث نجد العديد منها مشاركة في صنع السياسة الخارجية، و يجب معالجتها كل على حدى، و حاولنا في هذا المقال طرح بعضها و الإشارة إلى أخرى و خلاصة القول أن المجتمع هو مصدر هوية و ثقافة صانعي القرار و المؤثر الأول في بيئاتهم النفسية و توجهاتهم السياسية والإستراتيجية و أن مقومات المجتمع من ديموغرافيا، موارد اقتصادية، جغرافيا، بعد تاريخي و ثقل سياسي و غيرها هي المؤشرات المبدئية التي يعتمدونها في صنع قراراتهم داخلية كانت أو خارجية، ثم أن كل قرار يصدر للبيئة الخارجية يحتكم بالضرورة إلى الحاجات التي تفرضها البيئة الداخلية فهي (أي القرارات) ترجمة لما تمليه ضرورات و نقائص المجتمع ككل. و منه فدراسة السياسة الخارجية يجب أن تبدأ بالضرورة من الداخل و تعتمد متغيرات البيئة الداخلية كأسس أولية في فهمها و تحليلها و تفسيرها للوصول إلى تحليلات صحيحة و نتائج أقرب ما تكون إلى الواقع. و بطبيعة الحال هذا لا يغني عن القول بأهمية المتغيرات الخارجية التي يكون القرار الخارجي في أصله موجها تجاهها، أي مهما بلغت أهمية و وزن المتغيرات المحلية فإنه ليس من المنطقي إلغاء أثر الخارجي منها، لأنه في نهاية المطاف ستكون السياسة الخارجية سلوكا نحو الخارج، تتفاعل معه و يؤثر فيها و تؤثر فيه بشكل تبادلي رغم كل الظروف و التوجهات و التقاليد السياسية.

الإحالات والمراجع:

- ¹ - Tsebelis, George. (1990), Nested Games: Rational Choice in Comparative Politics: Berkeley: University of California Press.
- ² - لادمي عربي، محمد. السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، (مجلة دراسات و أبحاث، المركز الجامعي تمارست، عدد 25، 2016).
- ³ - الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (دار العلم للملايين - بيروت، 1984).
- ⁴ - قدور، أحمد. العربية الفصحى المعاصرة: دراسة في تطورها الدلالي من خلال شعر الأخطل الصغير، (الدار العربية للكتاب، تونس 1991).
- ⁵ - هائل عبد المولي طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، ط 1 عمان - الأردن، جامعة اليرموك، 2010، ص 15.
- ⁶ - J.E. Dougherty and R.L Pfalzgraff Contending Theories of International Relations, (Harper and Row Publishers, New York, 1981), P.469.
- ⁷ - ميلود، ولد الصديق. مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، (مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2017)، ص 31.
- ⁸ - بوقارة، حسين. السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والتجاهات النظرية للتحليل، (دار هومة، الجزائر، 2012)، ص 115.
- ⁹ - Hudson, Valerie M. Foreign Policy Analysis Classic and Contemporary Theory, (ROWMAN & LITTLEFIELD, United States of America, 2nd Edition), 2014, p-p 39-42.
- ¹⁰ - Neak, Laura, Hey, Jeanne & Haney, Patrick. Foreign Policy Analysis: continuity and change in its second generation, (Library of congress cataloging, New jersey, 1995), p-p 46-62.
- ¹¹ - خولة، جغبو. محاضرات في السياسة الخارجية، (جامعة باجي مختار عنابة، 2022).
- ¹² - Frankel, Joseph. The making of foreign policy, (Oxford University Press, New York, 1963), p 4.
- ¹³ - يوسف حتي، ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، (دار الكتاب العربي. بيروت، ط 1، 1985)، ص 179.
- ¹⁴ - إبراهيم، بولمكحل، تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009)، ص 26.
- ¹⁵ - جونسون، لويد. تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد مفتي، السيد سليم (عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989)، ص ص 67-74.
- ¹⁶ - عبد الناصر، جندلي. محاضرات في السياسة الخارجية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2007.
- ¹⁷ - عبد الناصر، جندلي، نفس المرجع.
- ¹⁸ - Toru Oga, "From Constructivism to Deconstructivism theorising the Construction and Culmination of identities, (International Studies Association - Portland, United States, 2003)
- ¹⁹ - أنظر: خريسان، باسم علي. مدخل علم النفس السياسي، (دار بابلون للنشر و التوزيع، بغداد، 2020).
- ²⁰ - إيناس صبري عبد المنعم، علم النفس السياسي وسيكولوجية القادة والجماهير، المركز الديمقراطي العربي، 2017/07/13 تاريخ التصفح : <https://democraticac.de/?p=47118> (2025/09/10) متوفر على: